ETF Working together Learning for life

European Training Foundation

ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني – مصر

الهيئة العضو في منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

مايو 2020

Quality Assurance Forum

منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية لضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني

THE EU AGENCY SUPPORTING COUNTRIES TO DEVELOP THROUGH LEARNING

تتحمل المؤسسة الأوروبية للتدريب وحدها المسؤولية عن محتويات هذه الدراسة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

© European Training Foundation, 2021
Reproduction is authorised, provided the source is acknowledged.

جدول المحتويات

1. مقدمة 4
1.1. السياق الوطني 4
1.2. الإحصاءات 4
1.3. نظام التعليم والتدريب المهني 5
2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني 7
2.1. نظرة عامة 7
2.2. معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني 8
2.3. ضمان الجودة المتعلق بالمجالات الرئيسية للتعليم والتدريب المهني 8
3. نقاط القوة والتطورات والاحتياجات 10
4. مثال على الممارسات الجيدة 10

1. مقدمة

1.1 السياق الوطني

تعد مصر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، مع نمو سكاني سريع: بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 2.6% من 2015 إلى 2019، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان من 87.9 مليون إلى 98.1 مليون.[1] يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا 28.1% من السكان في عام 2018، بينما كان ما يقرب من الثلثين (61.0%) تحت سن 29.[2]

يعتبر استخراج الغاز الطبيعي والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والبناء من القطاعات الرئيسية التي دفعت النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

تتمتع مصر باقتصاد غير رسمي كبير يُقدر أنه يمثل 40% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتميز الأعمال في القطاع غير الرسمي بصغر حجمها وانخفاض مستوى تنظيمها.

تزداد قوة العمل المصرية باطراد بمعدل سنوي قدره 1.8%. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من المصريين في سن العمل (أي الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا) ليسوا ضمن القوى العاملة، مما نتج عنه معدل مشاركة في القوى العاملة منخفض بلغ 45% في عام 2017. وبشكل حاسم، بلغ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل 22% في عام 2017، أي ثلث معدل مشاركة الرجال: 66.9%. كما تواجه النساء معدل بطالة مرتفعًا، حيث سجلت 23.0% في عام 2017، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما يواجهه الرجال، إذ يبلغ معدل البطالة لديهم 8.2%.

1.2 الإحصاءات

الجدول 1. عدد السكان

	حجم السكان	حجم (بالنسبة المئوية) الشباب من السكان (15–24)
2010	77 840 000	32
2014	85 783 000	29.7
2018	96 279 000	28.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

الجدول 2. العمالة

	معدل العمالة (فوق 15)	معدل عمالة الشباب (من 15 إلى 24)
2010	45.1	26.3
2014	41.8	22.9
2017	39.7	20.4

المصدر: إحصاءات وقواعد بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) (استقصاء القوى العاملة).

[1] الكتاب الإحصائي السنوي 2018، مصر في أرقام 2019، تعداد مصر 2017.
[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام - السكان - 2019:
www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

الجدول 3. التحصيل العلمي للسكان النشطين (النسبة المئوية لمن في سن 15 عامًا فأكثر)

	منخفض	متوسط	مرتفع
2010	44	37.2	18.8
2014	44.3	37.6	18.1
2017	41.3	39.2	19.2

ملاحظات: منخفض: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2–0 (ISCED)؛ متوسط: 4–3 ISCED؛ مرتفع: 8–5 ISCED

المصدر: إحصاءات وقواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

الجدول 4. المشاركة في التعليم والتدريب المهني (الطلاب في البرامج المهنية كنسبة مئوية من إجمالي طلاب المدارس الثانوية العليا، المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم)

	التعليم الثانوي العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3)، التعليم والتدريب المهني
2010	50.7
2014	46.6
2018	46.9

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

الجدول 5. الإنفاق على التعليم العام والتعليم والتدريب المهني

	الإنفاق على كل التعليم (بما في ذلك التعليم والتدريب المهني) وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4–3 ISCED كنسبة مئوية من مجموع النفقات العامة
2010	13.7
2013	15.6
2016	11.4

المصدر: تقديرات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

1.3. نظام التعليم والتدريب المهني

الحوكمة والإدارة

في السنوات الخمس الماضية، شهدت حوكمة التعليم والتدريب المهني عددًا من التعديلات التي أثرت على إطارها المؤسسي: إنهاء عمل المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية؛ وحل الشراكات بين الشركات والتعليم والتدريب التقني والمهني[3] في الغرف الصناعية لاتحاد الصناعات المصرية، وتوحيد عمل ثماني شراكات صناعية بين الشركات والتعليم والتدريب التقني والمهني في قسم واحد، وكذلك إغلاق الشراكات المحلية بين الشركات والتعليم والتدريب التقني والمهني؛ وإنشاء وزارة التعليم الفني ثم إلغاؤها.

[3] الشراكات بين الشركات والتعليم والتدريب التقني والمهني ETPs هي شكل من أشكال آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضعها TVET 1 (مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي) في عام 2007 لدعم الإصلاح الذي يوجهه الطلب في التعليم والتدريب؛ تم إنشاء 12 شراكة بين الشركات والتعليم والتدريب التقني والمهني في قطاعات ذات إمكانات تنموية اقتصادية.

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

ولا يزال الإطار المؤسسي مجزأ للغاية، إذ يعمل عدد كبير من أصحاب المصلحة والمؤسسات بشكل مستقل على مبادرات إصلاح منفصلة.

يجرى إنشاء هيئات جديدة. ويشمل ذلك أربعة مجالس تهدف إلى القضاء على التعددية وبناء التماسك داخل نظام التعليم والتدريب المهني: المجلس الوطني لتنمية الموارد البشرية، ومجلسين تنفيذيين، أحدهما للتعليم والتدريب التقني والمهني والآخر لمهارات القوى العاملة، ومجلس الموارد البشرية الإقليمي على مستوى المحافظات، الذي تم إدخاله في 2014. ولا يزال العمل التحضيري جاريًا لإحياء التعاون بين الصناعة والتدريب من خلال إنشاء مجالس المهارات القطاعية. إلا أن هذه الهيئات لم تنشط بعد.

يشمل نظام التعليم والتدريب المهني مستويات مختلفة: على المستوى المركزي، هناك عدد من الوزارات المسؤولة عن الإدارة المركزية لتوفير التعليم والتدريب المهني. على المستوى المتوسط، تعمل المديريات على مستوى المحافظات حاليًا بناءً على التعليمات والقرارات والمتطلبات التي يتم اتخاذها مركزيًا.

التمويل

هناك أربعة أنواع من آليات تمويل التعليم والتدريب المهني: 1) التمويل العام (الأكثر أهمية حتى الآن)، 2) الأموال التي تدرها الأنشطة الأساسية، 3) تمويل المشاريع، 4) التمويل من جانب المانحين الدوليين.

يتم تخطيط الإنفاق لتنمية المهارات تدريجيًا (استنادًا إلى نفقات العام السابق) ولا يحفز على الأداء أو يعكس معدلات الالتحاق والإتمام الناجح. هناك تكامل محدود للتمويل مع الأهداف والأولويات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني؛ فهو ليس موجهًا نحو تحقيق الأهداف الوطنية أو دعم قطاع تنافسي. كذلك، يتم إنفاق نسبة عالية من تمويل التعليم والتدريب المهني على الرواتب، مما يترك القليل من الموارد للاستثمار في التطوير المهني المستمر على سبيل المثال.

تطور كافة الأنظمة الفرعية المتنوعة للتعليم والتدريب المهني وتشغل إجراءات وضع الميزانية وفقًا لأعرافها الخاصة، ولا يوجد منطق كلي أو أولويات محددة فيما يتعلق بمنهجيات الميزانية.

الأطر التنظيمية (أمثلة: التشريعات والقواعد والخطط الإستراتيجية)

يخضع الإطار التنظيمي للتعليم والتدريب المهني لعدد كبير من القوانين بالإضافة إلى القرارات الرئاسية والوزارية، وقرارات رئاسة الوزراء. ويظل أهمها هو قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 بشأن تنظيم التدريب المهني والتلمذة الصناعية والترخيص المهني.

وضعت مسودة قانون العمل الجديد في عام 2016. ويتوقع إنشاء هيئات إدارية جديدة على النحو المذكور أعلاه ويضع، من بين أمور أخرى، الأساس لصندوق تدريب وطني لضمان استدامة تمويل التعليم والتدريب التقني والمهني، لكن لم يتم اعتماد هذا بعد.

من الجدير بالذكر أن المادة 20 من الدستور المصري تشير إلى التعليم والتدريب المهني.

من حيث الخطط الاستراتيجية، شرعت الحكومة في إصلاح طَموح نحو التعليم الفني 2.0، بهدف إحداث تحول في التعليم الفني من خلال المحاور التالية: 1) حدوث تحول في جودة التعليم الفني، 2) حدوث تحول في أهمية التعليم الفني عن طريق التحول إلى المناهج القائمة على الكفاءة، 3) حدوث تحول في المعلمين من خلال التدريب والمؤهلات، 4) حدوث تحول في المدارس من خلال مشاركة أصحاب العمل والتعلم القائم على العمل، 5) حدوث تحول في صورة التعليم الفني من خلال تغيير المفاهيم الاجتماعية. من المتوقع أن يلعب ضمان الجودة دورًا محوريًا في استراتيجية الإصلاح هذه، وهو ما ينعكس في الإعداد المتوقع لكيان وطني لضمان الجودة الشاملة للتعليم والتدريب التقني والمهني على المستوى الوطني وكذلك إنشاء وحدة ضمان الجودة داخل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

أنواع المؤسسات الرئيسية التي تقدم الخدمات

يتم توفير التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل أساسي من قبل المؤسسات العامة التي تتبع وزارات ومنظمات مختلفة على المستوى ما قبل الجامعي وما بعد الثانوي ومؤخرًا على المستوى الجامعي من خلال الجامعات التكنولوجية الجديدة.

يشمل مقدمو الخدمات المدارس الثانوية الفنية، ومراكز التعليم المهني (التي تديرها وزارة التجارة والصناعة ووزارة النقل، وغيرها)، والكليات التكنولوجية (التي تديرها وزارة التعليم العالي)، ومجمعات التعليم الفني المتكاملة (التي يديرها صندوق تطوير التعليم) ومراكز التدريب المهني (التي تديرها وزارة القوى العاملة ووزارة الإسكان على سبيل المثال).

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

يعتمد التدريب في الغالب على المدرسة، مع استثناء رئيسي واحد وهو التعليم والتدريب المهني للقطاع الصناعي. يتم توفير التدريب من خلال مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني (41 مركزًا للتعليم والتدريب المهني و46 محطة تدريب موزعة على تسع مناطق جغرافية) تحت الإشراف المباشر لوزارة التجارة والصناعة. تقديم الخدمة التدريبية يستهدف الشباب، عادةً في سن 15 عامًا، والذين أكملوا للتو المرحلة الإعدادية، ويقدم برنامجًا مدته ثلاث سنوات يحصل الطالب بعده على دبلوم مهني. إنه برنامج تلمذة صناعية.

وقد تمت تجربة العديد من نماذج التعلم القائم على العمل وكان تقييم هذه المبادرات إيجابيًا في الغالب. بعض هذه النماذج لديها استدامة مكفولة خاصة بها من خلال تمويلها بأموال الحكومة. ومع ذلك، لا يزال حجم التعليم القائم على العمل في التعليم والتدريب التقني والمهني أقل بكثير من هدف الحكومة. وفقًا لبيانات عام 2016 من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بلغ الالتحاق بالتعليم الثانوي القائم على العمل حوالي 2% (35 000 طالب في عام 2016). ويتمثل الهدف الذي حددته وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في زيادة 100 000 طالب كل عام من أجل الوصول إلى نسبة 50% من الطلاب في التعلم القائم على العمل بحلول عام 2025.

أنواع الخدمات المقدمة/البرامج الرئيسية

يوجد برنامجان رئيسيان للتعليم والتدريب التقني والمهني: التعليم الثانوي الفني وبرامج التعليم المهني.

يعد التعليم الثانوي الفني طريقًا تعليميًا رسميًا لخريجي مرحلة التعليم الإعدادية، كمسار بديل للتعليم الثانوي العام، ويتم تقديمه من خلال برامج مدتها ثلاث وخمس سنوات. تنفذ بعض المدارس البرنامج المزدوج، والدراسات في مدارس التكنولوجيا التطبيقية التي تم إدخالها مؤخرًا، وتؤدي جميعها إلى الحصول على دبلوم فني للفنيين (برنامج مدته ثلاث سنوات) ودبلوم فني متقدم لكبار الفنيين (برنامج مدته خمس سنوات).

تُقدّم برامج التعليم المهني من خلال عدد من الوزارات.

بالإضافة إلى هذين البرنامجين الرئيسيين، هناك ثماني كليات فنية إقليمية، بما في ذلك 45 مؤسسة فنية متوسطة، تديرها وزارة التعليم العالي.

المؤهلات الرئيسية حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم

المؤهلات الرئيسية التي يوفرها نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر هي كما يلي:

- الإعدادية المهنية: تمتد ثلاث سنوات ويحصل الطالب بعدها على مؤهل المستوى 2 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم؛
- الثانوية المهنية: تمتد ثلاث سنوات ويحصل الطالب بعدها على مؤهل المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم؛
- برنامج ثانوي فني مدته ثلاث سنوات: يحصل الطالب بعده على مؤهل المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم؛
- برنامج ثانوي فني متقدم مدته خمس سنوات: يحصل الطالب بعده على مؤهل المستوى 4 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم (إذا اختار الطالب التوقف بعد ثلاث سنوات، يحصل على مؤهل المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم)؛
- المؤسسات المتوسطة/الكليات الفنية/ الجامعات التكنولوجية: التعليم بعد الثانوي غير العالي لمدة عامين، يحصل الطالب بعده على مؤهل المستوى 5 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم؛
- المؤسسات العليا الخاصة: برامج مدتها أربع سنوات يحصل الطالب بعدها على مؤهل المستوى 5 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني

2.1. نظرة عامة

يتمحور نظام ضمان الجودة في مصر حول اعتماد مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني. أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد تغطي كلاً من التعليم العام والتعليم والتدريب المهني في عام 2006 لهذا الغرض. حتى الآن، تعتبر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد هي الجهة القانونية الوحيدة المسؤولة عن اعتماد التعليم بما في ذلك التعليم الفني. ومع ذلك، يتم حاليًا إنشاء هيئة جديدة مخصصة للتعليم والتدريب المهني.

لا يزال جمع البيانات حول احتياجات سوق العمل غير مكتمل ولا يوجد رابط بين البيانات المجموعة وصنع سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني. ويتم توفير البيانات الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني من قبل العديد من الهيئات ذات الصلة ببعض مؤشرات الإطار المرجعي لضمان الجودة في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يوجد دليل على استخدام البيانات لزيادة فعالية التعليم والتدريب التقني والمهني.

فيما يتعلق بدورة المؤهلات، فإن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مفوضة بموجب القانون لضمان جودة المؤهلات. ومع ذلك، فإن غياب نموذج حوكمة واضح أو عملية وطنية لتطوير المؤهلات بناءً على مخرجات التعلم والتقييم المناسب يؤثر على جودة تصميم المؤهلات.

تواجه جودة معلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني تحديًا ثلاثيًا مترابطًا: ضعف التدريب السابق للالتحاق بالعمل، والتطوير المهني المحدود أثناء العمل، والخبرة المحدودة في مكان العمل. تتأثر هذه الشواغل المتعلقة بالجودة بشكل أكبر من خلال زيادة عدد المعلمين والمدربين المعينين على أساس عقود غير دائمة.

2.2. معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني

تتحمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مسؤولية تطوير المناهج الدراسية، وتحرير الكتب وطباعتها، والفحص والتقييم، وتطبيق اللوائح والقوانين لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني.

تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد هي هيئة الاعتماد الوحيدة للتعليم وهدفها الرئيسي هو دعم مؤسسات التعليم/التدريب لتطوير الجودة وتنفيذ تدابير ضمان الجودة. تُموّل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ذاتيًا، بشكل أساسي من خلال رسوم إجراءات الاعتماد.

في الوقت الذي تدير فيه الجامعات عمليات إدارة الجودة داخليًا، فإن قسم/وحدات ضمان الجودة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تدعم مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، بما في ذلك مقدمي خدمة التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك في الامتثال لإطار ضمان الجودة التابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والحصول على الاعتماد. ويعتبر الحصول على الاعتماد إلزامي ، بموجب القانون، لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني.

2.3. ضمان الجودة المتعلق بالمجالات الرئيسية للتعليم والتدريب المهني

الدليل – الإحصائيات والأبحاث والتطوير

لا يوجد نظام شامل لمعلومات سوق العمل في مصر حتى الآن.

الجهات الفاعلة الرئيسية هي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ووزارة التخطيط.

حتى الآن، تضمنت عملية جمع البيانات الجزئية/المنفصلة حول احتياجات مهارات سوق العمل تحليلًا قطاعيًا مكثفًا من خلال مشاريع منفصلة؛ وتحديد المهارات من قبل لجان المناهج؛ ونظام المعلومات الشامل للمرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف بشأن العرض/الطلب على مهارات سوق العمل. تتم تجربة ستة مراصد إقليمية لسوق العمل، مع التخطيط لأربعة مراصد أخرى. ومع ذلك، لا يزال الرابط بين البيانات المجموعة ووضع سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني ضعيفاً.

يتم توفير البيانات الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف وتشمل المشاركة في التعليم والتدريب المهني الأولي حسب الجنس/المنطقة والبطالة/التوظيف حسب الجنس/المستوى التعليمي؛ ومعدلات مشاركة المعلمين في التدريب أثناء العمل. تتعلق البيانات ببعض مؤشرات الإطار المرجعي لضمان الجودة في الاتحاد الأوروبي. لا تُحلل البيانات المجموعة بهدف زيادة فعالية التعليم والتدريب التقني والمهني.

ضمان الجودة ودورة المؤهلات

تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مع هيئاتها ومراكزها المعنية، المسؤولية عن محتوى المناهج الدراسية. تمت مناقشة نموذج المنهج القائم على الكفاءة الذي طورته وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بدعم من برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني في مصر، بدءًا من تحليل المهن، مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. أدى التنسيق المعزز بين مختلف المنظمات المانحة الدولية إلى منهجية موحدة لتصميم المناهج الدراسية القائمة على الكفاءة، والتي راجعتها الوكالات الداعمة الأخرى. بحلول النصف الثاني من عام 2019، كان النهج الجديد قد طُبّق على 13 برنامجًا صناعيًا وتسعة برامج زراعية وخمسة برامج تجارية وستة برامج سياحية ونُفّذ في 105 مدرسة فنية.

ستشمل العملية الأساسية الوطنية، التي تطورها حاليًا وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الصناعة، دورًا مهمًا لأصحاب العمل في تحديد المعايير والمؤهلات والمناهج المهنية. ومع ذلك، سيكون من الضروري تطوير نموذج واحد يأخذ في الاعتبار برنامج معايير المهارات القومية حيث تكون منظمات أصحاب العمل نشطة بالفعل، بشكل مثالي من خلال استشارة رسمية مثل مجالس المهارات القطاعية.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد هي الهيئة الرائدة للإطار الوطني للمؤهلات الذي لا يزال في مرحلة أولية وليس له وضع قانوني حتى الآن. يرتبط تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات المكون من ثمانية مستويات، والذي يغطي طيف التعليم والتدريب التقني والمهني، ارتباطًا مباشرًا باعتماد منهجية قائمة على النتائج.

إن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مكلفة بموجب القانون بضمان جودة المؤهلات. ولا يزال يتعين تطوير العديد من العناصر، بما في ذلك نموذج إدارة واضح وعملية وطنية لتطوير المؤهلات القائمة على مخرجات التعلم والمؤهلات المرجعية للإطار الوطني للمؤهلات والتقييم المناسب للتعلم القائم على النتائج ونموذج مالي لعمل الإطار الوطني للمؤهلات.

ضمان الجودة وتقديم التعليم والتدريب المهني/المؤسسات التي تقدم خدمة التعليم والتدريب المهني

يتمتع مقدمو خدمة التعليم والتدريب التقني والمهني باستقلالية محدودة. تدعم الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المؤسسات التدريبية لتطوير الجودة وضمان الجودة من خلال إعدادهم ومنحهم الاعتماد. يعالج إطار ضمان الجودة للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد تسع مجالات: الرؤية والرسالة؛ والقيادة والحكم؛ والموارد البشرية والمالية؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ وتحسين الجودة والمساءلة؛ والمتعلمين؛ والمعلمين؛ والمناهج الدراسية؛ والبيئة التعليمية - مع معايير ومؤشرات الأداء لكل مجال، بما في ذلك المؤهلات.

بلغ عدد مؤسسات التعليم والتدريب المهني المعتمدة منذ إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد 86 مؤسسة، بالإضافة إلى ست مدارس تقدمت مؤخرًا وهي في طور المراجعة أو اتخاذ القرار. إجمالاً، فإن 92 مدرسة فنية التي تمت مراجعتها تمثل 3.1% من جميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

في عام 2018، بدأت الحكومة المصرية عملية إنشاء الهيئة القومية المصرية لضمان الجودة والاعتماد للتعليم والتدريب التقني والمهني (ETQAAN). حتى الآن، تم وضع مشروع قانون لتأسيس الهيئة القومية المصرية لضمان الجودة والاعتماد للتعليم والتدريب التقني والمهني على المستوى المركزي والإقليمي وينتظر حاليًا موافقة مجلس الوزراء. تتصور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن إنشاء الهيئة القومية المصرية لضمان الجودة والاعتماد للتعليم والتدريب التقني والمهني سيؤكد على ضمان الجودة للتعليم والتدريب المهني.

ضمان الجودة ومعلم التعليم والتدريب المهني/ معايير مؤهلات المدرب والتطوير المهني المستمر

المعلمون والمدربون هم موظفون مدنيون ويخضعون لنفس المعايير والإجراءات مثل موظفي الخدمة المدنية الآخرين، المعينين إما بعقود دائمة أو مؤقتة. ومع ذلك، فإن بعض مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني يقومون أيضًا بتعيين معلمين ومدربين بصفة مستقلة لتقديم عدد معين من المحاضرات وورش العمل، أو أي منهما، ويتم الدفع لهم وفقًا لذلك.

تواجه جودة معلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني تحديًا ثلاثيًا مترابطًا: ضعف التدريب السابق للالتحاق بالعمل، والتطوير المهني المحدود أثناء العمل، والخبرة المحدودة في مكان العمل. تتأثر هذه الشواغل المتعلقة بالجودة بشكل أكبر من خلال زيادة عدد المعلمين والمدربين المعينين على أساس عقود غير دائمة.

تقدم العديد من كليات التعليم الصناعي برامج مدتها أربع سنوات لتدريب معلمي التعليم والتدريب التقني والمهني. وقد تحققت تغييرات على المستوى النظامي في تدريب المعلمين من خلال كادر المعلمين والأكاديمية المهنية للمعلمين، وكلاهما يهدف إلى توفير أطر للتطوير المهني/الوظيفي. تُستخدم معايير/لوائح ترخيص المعلم بالأكاديمية المهنية للمعلمين لتوظيف المعلمين وترقيتهم. ومع ذلك، يبدو أن معايير الترخيص قد ضعفت في الآونة الأخيرة.

أدرجت الأكاديمية المهنية للمعلمين المعرفة بالتعليم القائم على الكفاءة في معايير اعتماد المدربين. وقد اختُبرت مناهج تربوية جديدة بنجاح في مبادرات تجريبية، وتناقش وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والأكاديمية المهنية للمعلمين التوسع الوطني.

بحلول عام 2016، كانت الأكاديمية المهنية للمعلمين قد دربت 27 000 معلمًا في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، وهو عدد ضئيل جدًا مقارنة بتأثير الأكاديمية المهنية للمعلمين على التعليم العام. علاوة على ذلك، يبدو أن معلمي التعليم والتدريب التقني والمهني يتلقون التطوير المهني المستمر أقل من معلمي التعليم العام وأن تأثير كادر المعلمين على وظائف المعلمين في التعليم والتدريب التقني والمهني أقل من تأثيره على التعليم العام.

وضعت المعايير/اللوائح الخاصة بترخيص برامج التدريب ويجب اعتماد جميع مقدمي خدمة تدريب المعلمين من قبل الأكاديمية المهنية للمعلمين. وقد أصدرت معايير لمدربي المعلمين.

3. نقاط القوة والتطورات والاحتياجات

التطورات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني قيد التنفيذ / في طور الإعداد

- قُدم قانون العمل الجديد الذي أعدته وزارة القوى العاملة إلى البرلمان وهو قيد المناقشة حالياً؛ وبمجرد الموافقة عليه، يمكن أن تعتبره الوزارة إطار سياسة التعليم والتدريب المهني. يتناول مشروع القانون عددًا من القضايا المهمة، فضلًا عن إنشاء المجلس الأعلى لتنمية المهارات البشرية والموارد البشرية (برئاسة رئيس الوزراء) وإنشاء المجالس التنفيذية الإقليمية (على مستوى المحافظات، برئاسة المحافظين).
- في عام 2018، بدأت الحكومة المصرية عملية إنشاء الهيئة القومية المصرية لضمان الجودة والاعتماد للتعليم والتدريب التقني والمهني.
- وأنشئت أكاديمية المعلمين التقنيين والمهنيين (TVETA)، في محاولة لتقديم أكاديمية تدريب للمدربين على مستوى عالمي، داخل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. من المتوقع أن تقدم أكاديمية المعلمين التقنيين والمهنيين التدريب لمدربي التعليم الفني والمدرسين والمعلمين وكبار المدربين والمقيّمين والمحققين. تعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حاليًا على الانتهاء من إطار العمل والمبادئ التوجيهية لتأسيس أكاديمية المعلمين التقنيين والمهنيين.
- وينتظر قانون جديد يوضح صلاحيات وعمليات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المصادقة عليه في البرلمان.

الاحتياجات والتحديات

تشمل التحديات المتعلقة بتحسين ضمان الجودة في التعليم والتدريب التقني والمهني الحاجة إلى:

- معالجة تجزئة الإدارة والأوضاع المؤسسية وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بصنع السياسات التعاونية/التخطيط الاستراتيجي؛
- وضع مشاركة الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع القرار والتمويل على أساس رسمي؛
- تطوير أنظمة متماسكة لإدارة معلومات العرض والطلب وتعزيز التعليقات بشأن المعلومات لتحسين التعليم والتدريب التقني والمهني؛
- إنشاء إطار أكثر توحيدًا، على الأرجح من خلال الإطار الوطني للمؤهلات، لضمان جودة المؤهلات والشهادات؛
- مواصلة الاستثمار في رفع قدرات موظفي التعليم والتدريب التقني والمهني ورصدها.

4. مثال على الممارسات الجيدة

نهج منظم لاعتماد المعلمين وتطويرهم

يهدف كادر المعلمين والأكاديمية المهنية للمعلمين إلى تعزيز احترافية المعلمين وتوفير إطار عمل للتطوير المهني المستمر. تم إنشاء نظام جديد للتطوير الوظيفي يربط بين الرواتب والحوافز والترقيات على معيار أقدمية مكون من ستة مستويات. تُستخدم المعايير واللوائح الخاصة بترخيص المعلمين لتوظيف معلمين جدد، ويحتاج المعلمون إلى اعتماد الأكاديمية المهنية للمعلمين للترقية. كما تم وضع معايير/لوائح لترخيص برامج تدريب المعلمين ومعايير لترخيص مدربي المعلمين.

إطار معايير الجودة

تدعم الوكالة الوطنية لضمان جودة التعليم واعتماده وحدات الجودة على مستوى المحافظة والمستوى المحلي لتعزيز ثقافة الجودة ودعم المؤسسات في عملية الامتثال لاعتماد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. وقد تم تقييم إطار معايير الجودة التابع للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

Where to find out more

Website
www.etf.europa.eu

ETF Open Space
https://openspace.etf.europa.eu

Twitter
@etfeuropa

Facebook
facebook.com/etfeuropa

YouTube
www.youtube.com/user/etfeuropa

Instagram
instagram.com/etfeuropa/

LinkedIn
linkedin.com/company/european-training-foundation

E-mail
info@etf.europa.eu

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

THE EU AGENCY SUPPORTING COUNTRIES TO DEVELOP THROUGH LEARNING